الأوضاع الاقتصادية في لاوس(1986-2001)

أ.م.د فريال صبري علي
مديرية تربية محافظة البصرة

الكلمات المفتاحية (لاوس ، السوق المفتوح، الحزب الشيوعي ، كيسون فومفيهان، البنك الدولي)

الخلاصة

كان للانهيار الاقتصادي الذي عانته الدول الشيوعية منذ منتصف الثمانينيات، السبب الرئيس لاتخاذ لاوس قرار الإصلاح الاقتصادي عام 1986رافقها عدد من الإصلاحات السياسية، لتواكب التغيير الاقتصادي الذي بدات حكومة لاوس بتطبيقه . كما شرعت لاوس بتطبيق عدد من الخطط الاقتصادية من خلال تفعيل دور القطاع الخاص، ومنح بعض المؤسسات الاقتصادية سمة التمويل الذاتي ، فضلا عن خصخصتها لبعض الشركات الحكومية بهدف التخلص من النفقات الحكومية التي كانت تستنزفها ، مقابل تعظيم مسالة الإيرادات المالية . كما أبدت لاوس استعدادها لإقامة علاقات مع الدول الرأسمالية ، وفتحت البلاد منذ عام 1986 امام الأسواق العالمية والاستثمارات الاجنبية . وتلقت دعم مالي وقروض من البنك الدولي وبعض المؤسسات المالية الدولية ، التي اشترطت على الحكومة إعادة النظر في بعض القوانين الاقتصادية للبلاد لتواكب عجلة التقدم الاقتصادي العالمي. الا ان تلك الإصلاحات التي استمرت طيلة حقبة التسعينيات لم تخلو من إخفاقات لعدم امتلاك البلاد للبنى التحتية ، وانعدام الايدي العاملة الماهرة مما حال دون تنفيذ اغلب المشاريع العملاقة المزمع اقامتها في البلاد، فضلا عن تفشي مظاهر

الرشوة والفساد الاداري ، الامر الذي جعل لاوس من أفقر بلدان جنوب شرق آسيا لغاية عام 2001.

الكلمات المفتاحية (لاوس ، السوق المفتوح، الحزب الشيوعي ، كيسون فومفيهان، البنك الدولي)

Abstract :

The economic collapse that the communist countries suffered since the mid-eighties was the main reason for Laos to take the decision to reform the economy in 1986, accompanied by a number of political reforms, to keep pace with the economic change that the Lao government began to implement. Laos also began to implement a number of economic plans by activating the role of the private sector and granting some economic institutions the characteristic of self-financing, in addition to privatizing some government companies in order to get rid of the government expenses that were draining them, in exchange for maximizing the issue of financial revenues. Laos also expressed its readiness to establish relations with capitalist countries, and opened the country since 1986 to global markets and foreign investments. It received financial support and loans from the World Bank and some international financial institutions, which stipulated that the government review some of the country's economic laws to keep pace with the wheel of global economic progress. However, these reforms, which continued throughout the nineties, were not without failures due to the country's lack of infrastructure and the lack of skilled workers, which prevented the implementation of most of the giant

projects planned to be established in the country, in addition to the spread of bribery and administrative corruption, which made Laos one of the poorest countries in Southeast Asia until 2001 .

Keywords (Laos, open market, Communist Party, Kessone Phomvihan, World Bank)

المقدمة

بعد تأسيس جمهورية لاوس في كانون الاول 1975، تم تطبيق الاقتصاد المخطط مركزيًا بعد تبني الحكومة التطبيقات الاشتراكية في نظام الدولة السياسي والاقتصادي، وعملت حكومة لاوس على توثيق علاقاتها السياسية والتجارية بشكل رئيسي مع الدول الاشتراكية ، وبالتحديد مع الاتحاد السوفيتي [1]. وبموجب ذلك تبنت جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية ، قرارات اقتصادية تميزت بدرجة عالية من المركزية. ففرضت الرقابة الصارمة على الإنتاج المحلي، وشرعت بالاعتماد المحدود على قوى السوق. الا ان الأداء الاقتصادي كان مخيبا للآمال منذ عام 1979، مما دعا الحكومة الى إعادة النظر في التطبيقات الاشتراكية التي نفذتها في البلاد [2].

وعلى الرغم من المحاولات الجادة التي أقدمت عليها حكومة لاوس خلال الخطة الخمسية الأولى(1981–1985) لدعم الإنتاج الزراعي، وضمان الاكتفاء الذاتي الغذائي، واصلاح بعض المصانع القائمة ، وانشاء عدد من المؤسسات الصناعية الجديدة [3] . الا انها لم تحقق في نهاية الخطة الخمسية الأولى، التقدم الملموس نحو التنمية الاقتصادية، اذ شهدت البلاد نمواً اقتصادياً محدوداً مصحوبًا بارتفاع التضخم ، رافقه عجز كبير في الميزانية ، الامر الذي دعا الحكومة الى إعادة تقييم خططها الاستراتيجية التنموية، وبدأت بسلسلة من عمليات الإصلاح الاقتصادي. وقد تزامنت تلك الاوضاع مع تنامي الازمات الاقتصادية في الدول الشيوعية ، الامر الذي دعا حكومة لاوس الى تبني الآلية الاقتصادية الجديدة في عام 1986، وذلك بتحويل الاقتصاد المخطط مركزيًا إلى اقتصاد موجه نحو السوق، امـلاً في تحقيق الهدف الرئيسي المتمثـل في التنمية الاقتصـادية للبـلاد [4]. ثم أعلنت تعاونها مع رابطة دول جنوب شرق آسيا بعد ان كانت تعدها أداة للإمبريالية الأمريكية [5] .

سلطت الدراسة الضوء على الأوضاع الاقتصادية في لاوس منذ عام 1986 في اعقاب تردي الواقع الاقتصادي للبلاد ، وفشل الخطط الخمسية التي اعتمدتها الدولة للارتفاع بالواقع الاقتصادي على المسار الاشتراكي. الا ان الازمات السياسية التي بدأت تجتاح العالم الاشتراكي ثم اعقبها سقوط الاتحاد السوفيتي، اجبر جمهورية لاوس الى احداث تبدلات واضحة في منهاجها الاقتصادي لتواكب ذلك التغيير. كما أبدت استعدادها لإقامة علاقات مع الدول الرأسمالية ، وفتحت البلاد منذ عام 1986 امام الأسواق العالمية والاستثمارات الاجنبية . وبدأت بتحول ايديولوجي كبير باستبدال توجهاتها الاشتراكية ، الامر الذي تطلب منها إعادة النظر في القوانين ومواد دستور لتتلائم مع الأوضاع الجديدة في البلاد التي شهدتها خلال حقبة التسعينيات والسنوات التي اعقبتها .

قسمت الدراسة الى ثلاثة محاور تناول المحور الأول التحولات الاقتصادية في لاوس بعد عام 1986، وقد سعت حكومة لاوس الى اجراء تغيير في السياستين الاقتصادية والخارجية للبلاد. وانتهاج سياسة الانفتاح والتعاون مع البلدان الرأسمالية، وتوسيع العلاقات الخارجية مع دول العالم. واستعرض المحور الثاني انضمام لاوس الى منظمة الأسيان والدور الذي مارستها خلاله . بينما ركز المبحث الثالث عن الاستثمارات الأجنبية في لاوس ، والإجراءات التي اتخذتها الحكومة على سياق القرارات التي انبثقت من المؤتمرات الشيوعية التي عقدها الحزب الشيوعي الحاكم في البلاد والذي نقل البلاد الى الاقتصاد الحر لضمان تلقي المساعدات الخارجية. كما تضمن البحث على مقدمة وخاتمة لعرض النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

اولا / التحولات **الاقتصادية في لاوس بعد عام 1986**

بدا التراجع الاقتصادي المحلي والازمات المتنامية تظهر في العالم الشيوعي، التي بدأت تشكو من اوضاعا معقدة ، مع الانهيار الاقتصادي المفاجئ للاتحاد السوفييتي [6]. وكانت الإصلاحات الاقتصادية بدأت بالظهور في ذلك الوقت في دول شرق آسيا ولا سيما الصين وفيتنام [7]. اما جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، فقد عانت من التدهور الاقتصادي وبدت الاوضاع المعيشة بالتدني، وشعرت الحكومة بالقلق بعد تزايد الديون الخارجية[8] . فعلى سبيل المثال، بلغت قيمة الصادرات عام 1986 للبلاد حوالي 55 مليون دولار أمريكي، أي 8.6 % من الناتج المحلي

الإجمالي وبلغت كلفة الواردات186 مليون دولار أمريكي بمعدل29% من الناتج المحلي الإجمالي[9]،الامر الذي دعا قادة الحزب الشيوعي الحاكم في لاوس الى تسريع جهود الإصلاح التي بدأت منذ عام 1985، لكنهم رفضوا قبول دعوات الإصلاح السياسية في بلدانهم [10] .

سارع الحزب الشيوعي في لاوس الى تحليل الاوضاع المحلية والدولية ، وحرص على اجراء تغيير في السياسات الاقتصادية التي اضرت بالبلاد وعلى الفور [11] . وقد شجعت تلك الاوضاع رئيس الحكومة كيسون فومفيهان (Kaysone Phomvihane)[12] وقادة الحزب الشيوعي بالاعتقاد بان التغييرات الاقتصادية الداخلية والخارجية باتت ضرورية. واتخذوا قرار التغيير في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في 4تشرين الثاني 1986، ببيان جاء فيه" تسعى لاوس الى التحول الاقتصادي وتعديل سياستها الخارجية التي تهدف للسلام والمصالح الوطنية والاستقلال والتعاون" . ومما شجعه على ذلك، المتغيرات الدولية الجديدة التي خففت من حدة التوترات بعد القمة الأمريكية السوفيتية في عام 1985 والقمة الصينية السوفيتية في عام 1986، مما دعا لاوس الى اتخاذ خطوة مماثلة من خلال الإعلان عن سياسة الانفتاح في عام 1986 [13] .

وفي غضون ذلك، عقد مؤتمر الحزب الشيوعي الرابع من 13 – 15 تشرين الثاني 1986 واعلن عن ما يعرف بـ تشين تاناكان ماي(Chen Tanakan May) أي " التفكير الجديد " في الوقت الذي بدأت فيه المساعدات الاقتصادية المتأتية من الدول الاشتراكية بالتراجع[14]. وناقش خلاله اجتماعاته برنامج شمل إصلاحات اقتصادية ومالية ونقدية وتجارية تهدف الى وضع اليه الاقتصاد الموجه نحو السوق، في اعقاب اعترافهم بفشل النظام الاشتراكي في رفع المستوى المعيشي للسكان[15]. كما دعوا الى تحرير اسعار السلع الزراعية والبضائع، لتحسين المستوى المعاشي للسكان[16]. ووضع تدابير الاصلاح الاقتصادي بالشكل الذي يسمح لقوى السوق بالانفتاح على الأسواق الخارجية [17] . كما استهدفت الاصلاحات تأمين الموارد الأجنبية وتنويعها من خلال التعاون مع الدول غير الاشتراكية، وتطبيع العلاقات مع الصين والولايات المتحدة الامريكية [18] . ثم أعلن في البيان الختامي عن اجراء تغيير في السياستين الاقتصادية والخارجية للبلاد. والتحول إلى سياسة الانفتاح والتعاون مع البلدان الرأسمالية الأخرى، لخلق بيئة مواتية لتوسيع العلاقات الخارجية مع كافة دول العالم [19] .

تزامنت تحركات لاوس نحو الاصلاح الاقتصادي، مع اطلاق حليفتها فيتنام اصلاح دوي موي(Đoi Moi) [20] في 15 كانون الأول 1986الذي هدف بالتحول في السياستين الاقتصادية والخارجية ، ومنح دورًا أكبر لقوى السوق لتنسيق النشاط الاقتصادي بين الشركات والهيئات الحكومية، والسماح بالملكية الخاصة للمؤسسات الصغيرة [21]. كما حاولت لاوس الاستفادة من سياسة الانفتاح الصيني بعد نشر السفارة الصينية في فينيتان الدروس والإجراءات التي اتخذتها في تنفيذ سياسة الانفتاح في اعقاب محادثات رسمية عقدت لتطبيع العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1986، التي توترت اعقاب ازمة كمبوديا [22] .

رحب البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بالآلية الاقتصادية الجديدة التي خطتها لاوس والتي تم اعتمادها على مبدأ السوق المفتوح عام 1986 ، والقضاء على نظام السعر المزدوج، وتوحيد أسعار الصرف المتعددة بخفض قيمة سعر الصرف التجاري للكيب [23].

وفي اعقاب ذلك، قدم عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي نوهاك فومسفان(Nohak Phomsvan)، الخطة الخمسية الثانية (1986–1990) والتي استهدفت تلبية المتطلبات الغذائية الأساسية للسكان، وتطوير الصناعات التحويلية الزراعية، وتصدير الفائض منها للخارج. اذ منحت الخطة20% من إجمالي الموازنة الاستثمارية لتطوير القطاع الزراعي. بينما خصصت10% لتحفيز قطاع الغابات. وكانت مجمل التخصيصات للاستثمار في قطاعي الزراعة والغابات المدرج في الميزانية قد شغل ثلث اجمالي الميزانية ، مما يعد مؤشر على منح الحكومة الأولوية لتلك القطاعات [24]. كما خصصت نحو 20% من الإجمالي الاستثمار الحكومي لتحسين قطاع النقل والاتصالات، لإعادة تأهيل 1500 كيلومتر من شبكة الطرق البرية، الى جانب تطوير النقل الجوي والنهري. كما تضمنت الخطة تفعيل أنظمة البريد والاتصالات السلكية واللاسلكية. وفي قطاع التجارة ركزت الخطة الخمسية الثانية على زيادة حجم السلع المتداولة ضمن نطاق التجارة الداخلية. ودعت إلى زيادة التبادل التجاري الخارجي مع الاتحاد السوفييتي وباقي الدول الاشتراكية خاصة كمبوديا وفيتنام. وفي المجال الاجتماعي، منحت التعليم والصحة الأولوية على جميع المشاريع الاخرى في البلاد[25] .

كانت أولى خطوات الإصلاح التي طبقت، اصدار حكومة لاوس قرار في كانون الأول 1986 بتحويل أربع شركات حكومية إلى نظام التمويل الذاتي ومنحتهم استقلالية العمل. واهمها شركة الكهرباء، وشركة المشروبات

الغازية وشركة لاوس للتبغ وشركة لاوس لإنتاج رقائق الاخشاب. وقد هدف ذلك القرار الى زيادة أرباح تلك الشركات، ولإضفاء إيرادات كبيرة إلى ميزانية الدولة[26]. وفي أواخر عام 1987 ازالت الحكومة القيود المفروضة على التجارة الداخلية للمنتجات الزراعية، كما انهت تحديد أسعار شراء المحاصيل. فعلى سبيل المثال، تم تحديد سعر شراء الأرز على أساس تعاقدي بين المزارعين والتعاونيات. وكان الهدف من ذلك زيادة دخل المزارعين وبالتالي إيراداتهم وتشجيعهم على الانتاج[27] .

احكمت عملية الإصلاح بشكل أكبر بعد عقد جلسة مجلس الوزراء في آذار 1988، والتي أصدرت عدة قرارات هامة تتعلق بالضرائب والمالية والمصارف والقطاع الخاص. أهمها تحديد أسعار التجزئة الرسمية بمستوى يساوي سعر السوق الموازي. كما سمح للمؤسسات الحكومية برفع أسعار السلع الأساسية المتوفرة في المحلات التجارية الحكومية بنفس المستوى الموازي لسعر السوق[28]. وأقدمت على تثبيت سعر الصرف واتخذت التدابير اللازمة لإصلاح المؤسسات النقدية والتجارية والمؤسسات التابعة للدولة ووضعها تحت الإطار القانوني[29]. وفي الوقت نفسه، قررت الحكومة تطبيق مرسوم " التمويل الذاتي" لتمويل تكاليف الإنتاج المباشرة من قبل المؤسسات الحكومية. وقد طبق المرسوم على الشركات الحديثة التي انشات في لاوس [30]. كما سعت حكومة لاوس الى إزالة القيود المفروضة على التجارة الداخلية والسوق الحرة، والتوجه نحو الاستثمار الأجنبي كما هو الحال في الصين وفيتنام[31] . وقد لاقى التغيير الذي دعا اليه الأمين العام للحزب الشيوعي كيسون فومفيهان، تأييداً من قبل فيتنام ، على الرغم من جيوب المعارضة الداخلية [32] .

وفي غضون ذلك، اصدرت الحكومة أول قانون للاستثمار الأجنبي في تموز 1988، لتوسيع التعاون الاقتصادي والتكنولوجي مع المستثمرين الاجانب . وبموجبه احالت الدولة للمستثمرين مشاريع تتعلق بالقطاع الزراعي وعدد من المشاريع الصناعية الكبيرة [33]. وقد منحت نسبة أرباح قدرت بـ 100 % الى الشركات المملوكة بالكامل، اما المشاريع المشتركة التجارية التعاونية أو التعاقدية فخصصت30 % كحد الأدنى من حصة الاستثمار الاجنبي. بينما تراوحت نسبة الضرائب على الارباح بين 20% –35 %[34].

وفي أواخر عام 1989جرت محاولتان لإصلاح المالية العامة للحكومة ، الأولى إعادة النظر بالضرائب والثانية اطلقت الحكومة خطة شاملة لإعادة هيكلة المالية العامة . وفي هذا السياق، ألغت سلطة الميزانية المستقلة للإدارات الإقليمية، وقامت بتوحيد الميزانية العامة في عام 1992. كما تم إضفاء الطابع المركزي على نظام مراقبة النفقات. وقد جاء ذلك الاجراء اثر تزايد نفقات الحكومة على حساب إيراداتها، الاتية من تصدير الطاقة والأخشاب والملابس والمنتجات الزراعية خاصة البن ، والرسوم الجمركية على الواردات والمساعدات المالية الدولية والمتعددة الأطراف.

اما النفقات فقد تركزت بشكل عام على أجور ورواتب قطاعات النقل والزراعة والصحة والتعليم. ففي عام 1988، كانت إيرادات الحكومة 12% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما زادت نفقات الحكومة لأكثر من 30 % [35] .

ولتوسيع قاعدة الإيرادات اعتمدت الحكومة على نظام الضرائب الوطنية، الذي يهدف إلى تعزيز الإيرادات الحكومية بالاعتماد على ضريبة الدخل والضرائب على السلع والخدمات والضرائب العقارية والتجارية بدلا من اعتمادها السابق على فوائض وتحويلات الشركات الحكومية. كما مُنحت الشركات الحكومية استقلالية في اتخاذ قرارات الإنتاج والتسعير [36] .

وعلى الرغم من شروع الحكومة بالإصلاحات الاقتصادية منذ عام 1986، الا انها بدت بطيئة ومحدودة، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات التي ركزت بشكل رئيسي على إعادة هيكلة الشركات المملوكة للدولة وتحسين أدائها، وإدارة التسويق الزراعي وإصلاح التجارة وتطوير القطاع الخاص. كما ان سياسة التمويل الذاتي لم تحقق نتائج مرضية ، فقد استغل لزيادة الارباح على حساب راس المال المخصص للاستثمار الذي بدا بالتراجع [37]. كما عانت لاوس من معوقات أمام الاستثمار الاجنبي، بسبب عدم وجود اطار قانوني لضمان حق المستثمرين، وافتقارها الى البنى التحتية ، وعدم امتلاكها معلومات كافية للتعامل مع الأسواق العالمية[38].

تزامنت الإصلاحات الاقتصادية في لاوس مع تبنى الجنرال شانيشاي شونهافان (Chatichai Choonhavan)[39] الذي تولى رئاسة الوزراء في تايلاند عام 1988 سياسة التطبيع مع دول الهند الصينية . وابدى رغبته في تحويل "ساحة المعركة إلى سوق". وقد رحبت حكومة لاوس بزيارة رئيس الوزراء التايلاندي شانيشاي إلى فينتيان في المدة من 24 – 25 تشرين الثاني 1988 [40] . واتفقا على بناء أول جسر على نهر ميكونغ بين فينتيان ومدينة نونغ خاي(Nong Khai) التايلاندية. وقد منحت لاوس الأولوية لتايلاند لمنحها مشاريع تطوير شبكات الاتصال والطاقة الكهربائية والزراعة . وسعت إلى الاستفادة من خبرة تايلاند في مجال تحويل الاقتصاد من الكفاف إلى نظام تطبق فيه المهارات الإدارية للقوى العاملة ، وإدخال التكنولوجيا المتطورة ، وزيادة إنتاج السلع المخصصة للتصدير [41]. وفي عام 1989 رفعت تايلاند الحظر عن تصدير البضائع والسلع الاستراتيجية إلى لاوس بعد انقطاع دام لاكثر من 14 عام [42] .

ومن الواضح ان توسع العلاقات الخارجية لجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية واتباعها سياسة الانفتاح مع دول أخرى غير اشتراكية، قد اسهم في تصحيح مسار اقتصادها ليصبح أكثر اندماجًا مع العالم ، وخاصة مع دول جنوب شرق آسيا .

ومع تفكك الاتحاد السوفيتي في أوائل التسعينيات، بدأت القيادة الشيوعية في لاوس تتخطى كل ما تبقى من المبادئ الاقتصادية الستالينية . فتمكنت خلال هذه المرحلة من احداث تغيير جذري في الهيكل الاقتصادي للبلاد من خلال دعم القطاع الخاص، وتوسيع نطاق العلاقات التجارية مع الدول الرأسمالية [43]. ففي نيسان 1990عرضت لاوس 70 شركة حكومية لمشاريع مشتركة بإبرام عقود إيجار أو بيع مع القطاع الخاص، وقد شمل ذلك 20 مصنع وستة فنادق. كما تم إنشاء غرفة لاوس التجارية في تموز1990، مما اسهم في تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ليصل الى 6 ملايين دولار امريكي عام 1990 [44] .

ومن أجل تسريع النمو الاقتصادي في البلاد ، رات الحكومة أهمية تعزيز قطاع الشركات، سواء المملوكة للدولة أو الخاصة. ولذلك، كان نظام الخصخصة احدى البرامج التي خطتها حكومة لاوس لإصلاح نظام إدارة الشركات الوطنية. فتخلصت من معظم الشركات المملوكة للدولة التي استنزفت ميزانية الدولة ، وتمت خصخصتها من خلال ابرام عقود تأجير للأجانب او القطاع الخاص، او بيعها بشكل مباشر، او عقد مشاريع مشتركة ووضع الاتفاقيات وخطط إدارة الموظفين[45].

وفي غضون ذلك، عقد مؤتمر الحزب الشيوعي الخامس من 27– 29 اذار 1991، اذ حاول ترسيخ الإصلاحات الاقتصادية، والتشديد على أهمية الحفاظ على النظام السياسي في اعقاب التحرير الاقتصادي المزمع تطبيقه [46] . كما حاول وضع التشريعات الاقتصادية الجديدة الخاصة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وبناء الإطار القانوني الخاص بالتجارة . واولى المؤتمر اهتمام أكبر لاستقرار الاقتصاد الكلي وما يتعلق بخفض الإعانات الحكومية، وتشريع قانون ضريبي جديد. ومنح المؤتمر الترخيص على خصخصة معظم الشركات المملوكة للدولة وتحويلها للقطاع الخاص، باستثناء20 شركة بسبب اهميتها الاستراتيجية تم وضعها تحت الادارة الحكومية المباشرة [47] . ثم أصدرت مرسوم في 31 آذار 1991 تمت بموجبه خصخصة 37 شركة حكومية [48] . الا ان الخصخصة اصطدمت بعقبات عدة بسبب عدم وجود جهات مختصة لها امكانية التعامل معها، ولافتقار البلاد الى البنى التحتية الأساسية ، وضعف نظام العقود القانونية ، مما يسهم في ارباك عمل الشركات وإجراءات المناقصة المعتمدة من قبل الحكومة[49].

شعرت لاوس بالحاجة الى إصلاحات قانونية لتتلائم مع الأوضاع الجديدة في البلاد [50] . وعلى هذا الأساس ، وضعت القوانين واللوائح اللازمة لدعم السوق وقوانين العقود وحقوق الملكية والالتزام التعاقدي والجريمة والميراث والإجراءات المدنية وقوانين المنازعات التجارية وأنظمة التأمين والمحاسبة الجديدة والإفلاس والتصفية ضمن مواد الدستور الأول الذي أصدرته البلاد عام 1991 مما اسهم في جذب القطاع الخاص والاستثمار الأجنبي

[51]. كما قامت الحكومة بتوسيع نطاق الإصلاحات المصرفية الذي باشرت به أوائل عام 1988، معلنة عن خطط لخصخصة البنوك التجارية والمملوكة للدولة[52] . وقد انشئت الحكومة عام 1992 دائرة الخزانة الوطنية لهذا الغرض، والتي عدت من ضمن مؤسسات وزارة المالية [53] .

وفي ضوء تلك التطورات ، قام رئيس الحكومة كيسون بزيارة رسمية الى تايلاند خلال المدة من 6 – 11 كانون الثاني 1992، بهدف توطيد العلاقات ، والاتفاق على ابرام معاهدة تنظم العلاقات الاقتصادية بين البلدين. كما زار رئيس الوزراء اللاوسي الجديد خامتاي سيفاندون (Khamtai Siphandone)[54] تايلاند في شباط من العام نفسه، ووقع مع رئيس الوزراء التايلاندي أناند بانياراتشون(Anand Panyarachun) على معاهدة الصداقة والتعاون. وقد نصت المادة الأولى من المعاهدة على " تعزيز السلام والصداقة والتعاون بين الشعبين الشقيقين لاوس وتايلاند من أجل المنفعة المتبادلة " . كما حددت المادة الثانية المبادئ الأساسية للعلاقات ، باحترام السيادة والاستقلال وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للأخر، والتسوية السلمية للنزاعات على أساس المساواة والعدالة استنادا الى ميثاق الامم المتحدة ". كما تضمنت المعاهدة مواد أخرى في مجالات التعاون والحفاظ على السلم والأمن في البلدين[55] .

وفي غضون ذلك، كثفت حكومة لاوس جهودها لتحقيق التنمية الاقتصادية في البلاد ، فشجعت السكان على إعادة التوطين من المناطق الجبلية النائية إلى المناطق المنخفضة قرب مراكز المدن للاستفادة من الايدي العاملة. وكانت احدى مبرراتها هو للحد من الفقر وتحسين مستوى معيشة السكان ، والحد من عمليات القطع الجائر لأشجار الغابات . كما هدفت الحكومة من إعادة التوطين في اعقاب الحرب للقضاء على تمرد الهمونغ الذين تحدوا النظام الشيوعي في البلاد، وللسيطرة على المرتفعات الشمالية التي كانت تستغل لزراعة الافيون [56]

تكللت الإصلاحات الأولية لحكومة لاوس في تزايد الإنتاج الزراعي الذي اسهم بأكثر من 60 % من الناتج الإجمالي. وبعد ان سمحت الحكومة للقطاع الخاص بالعمل، قامت بتسريح المسؤولون العاملين في القطاع العام وتعويضهم. كما استوعبت اعدد كبيرة من الموظفين المدنيين والعاملين في الشركات المملوكة للدولة اذ تم نقلهم الى القطاع الخاص المتنامي. وكانت من المساوىء التي واجهتها الحكومة خلال تلك المدة ، ضعف قدرة المؤسسات الانتاجية ، وقلة اعداد المسؤولين الحكوميين المؤهلين لإجراء الإصلاح الاقتصادي. يضاف الى ذلك ضعف البنية الأساسية التي اعتمدت عليها الإصلاحات، سواء من حيث الاسواق المحلية التي كانت بمجملها صغيرة، او اعداد السكان وضعف قدرتهم الشرائية[57] .

ثانيا : انهاء العزلة السياسية والتعاون مع الاسيان 1992-1997:

مع تصاعد حدة التوترات الإقليمية والصراعات في الهند الصينية ، سارعت دول جنوب شرق اسيا للتفكير بضرورة تنظيم انفسهم ضمن إطار إقليمي يعزز النمو الاقتصادي، ولحماية السلم والأمن الإقليميين، والتكاتف ضد التهديدات الشيوعية وتوسعاتها في الهند الصينية. ففي آب 1967 اعلنت خمس دول في جنوب شرق آسيا (إندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايلاند) على انشاء رابطة دول جنوب شرق آسيا[58]. ولم تتمكن لاوس من الانضمام للرابطة في ذلك الوقت ، بسبب انشغالها بالحرب الاهلية التي بدأت عام 1955 بين حكومة لاوس الملكية ، التي تلقت دعمًا من الولايات المتحدة الامريكية، وحركة الباثيت لاو (Paithet Lao) [59] الشيوعية حليفة فيتنام الشمالية، وتمكنت الحركة بعد انتهاء حرب فيتنام من تأسيس جمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية عام 1975 [60] .

ادركت لاوس أهمية الانضمام إلى رابطة الأسيان بعد شروعها بسياسة الانفتاح الاقتصادي. وبالرغم من كونها دولة غير ساحلية ، لكنها تمتلك ميزة الارتباط الحدودي مع الصين حيث تتواجد فيه اكبر الأسواق العالمية . كما ان انضمامها للرابطة سيوفر لها بيئة مناسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية، مع تحقيق التعاون الامني والسياسي للبلاد. ويهيئ لها إمكانية الحصول على عضوية منظمة التجارة العالمية ، ورفع التمثيل الرسمي للبلاد على المستويين الإقليمي والدولي ، الامر الذي يمكنها من تلقي المساعدات الإنمائية الرسمية والاستثمار الاجنبي وتوسيع تجارتها[61] .

إزاء ذلك ، اقدمت لاوس على تطبيع علاقاتها مع رابطة الأسيان على الرغم من الاختلافات السياسية والأيديولوجية. وخطت نحو التكامل الدولي بشكل اكبر بعد اجتماع رابطة أمم جنوب شرق آسيا في العاصمة الفلبينية مانيلا في تموز1992، اذ حضر وزير خارجية اللاوسي لاو فون سيبراسوث(Lau von Sebrasoth) ونائبه سومسافاد لينجسافاث (Somsavad Lingsavath) الاجتماع ووقع على معاهدة بالي للصداقة والتعاون في جنوب شرق آسيا في تموز 1992 إلى جانب حليفتها فيتنام[62]. وقد منحت لاوس صفة مراقب في رابطة الاسيان في الخطاب الافتتاحي الذي القاه الرئيس الفلبيني فيدل فالـيس رامـوس(Fidel Valdez Ramos) [63] ومنذ ذلك الوقت بدأت لاوس الاهتمام بقضايا المنطقة والمشاركة الفعالة على نحو متزايد في عملية التكامل الإقليمي[64]. وقد اشار نائب وزير الخارجية اللاوسي سومسافاد لينجسافاث على رئيس الحكومة كيسون" اهمية انضمام لاوس الى رابطة الآسيان ، وتوسيع علاقاتها مع الدول المجاورة وعدم الاتكاء على دولة دون أخرى لا

سيما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي". واضاف " ان الانضمام إلى الآسيان من شأنه ربط لاوس مع المؤسسات الإقليمية مثل منطقة التجارة الحرة للأسيان (AFTA) من اجل تطوير بلدنا " [65] .

وخلال اجتماع للجنة المركزية للحزب الشيوعي في شباط 1993 تمت الموافقة على وضع خطة اجتماعية واقتصادية طويلة المدى للاعوام (1993–2000)، والتي توافقت في الكثير من نصوصها مع الخطة الخمسية الثالثة وبرنامج الاستثمار العام الخمسي المستمر. وقد منحت الخطة الأولوية للاتصالات والنقل والخدمات البريدية والبناء بنسبة 47% ، والزراعة والغابات15 % . والتنمية في القرى والارياف 9 % والصناعة 19 % والصحة 2 % والتعليم 7% والمؤسسات الثقافية 1% [66]. ودعماً لهذه السياسات، فرضت حكومة لاوس ضريبة جديدة على الأراضي الزراعية في اذار 1993، لتحل محل الضريبة السابقة التي تسببت في تراجع الإنتاج. كما فرضت ضريبة التسجيل على السكن والممتلكات [67].

وعلى الصعيد الدبلوماسي وثقت لاوس علاقاتها بشكل اكبر، بعد زيارة الملك التايلاندي بوميبول ادولياديج (Bhumibala Aduladeja) [68] جمهورية لاوس في 8 نيسان 1994 وتصديقه على معاهدة الصداقة والتعاون. كما حضر حفل الافتتاح الرسمي لجسر ميتافاب الجديد (الصداقة) عبر نهر ميكونغ، لدعم الانفتاح الاقتصادي للاوس ، ولتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري لكلا البلدين عبر نهر الميكونغ. كما قدمت تايلاند الدعم لقطاع التعليم والصحة وغيرها من المشاريع المختلفة في لاوس. وقد شجعت تلك الأوضاع على توجه المزيد من المستثمرين التايلانديين، الامر الذي جعل تايلاند المستثمر الأكبر في لاوس[69]. وفي آيار 1994 ألغت الحكومة قانون الاستثمار الاجنبي لعام 1988 واستبدلته بقانون جديد. وقد أزال القانون الجديد القيود على المشاريع المشتركة، وخفض نسب الضرائب على الشركات ، وفتح مجالات جديدة امام الاستثمار الأجنبي باستثناء الصحة و البيئة والثقافة . كما فرض ضريبة ثابتة على الأرباح قدرت بـ 20 %، وعلى دخل الموظفين الاجانب بـ 10 %. ووضعت الحكومة ضريبة بنسبة 10 % على المواد والمعدات اللازمة لاستخدامات المستثمر. كما سمح للمستثمرين استئجار الأراضي ونقل ملكية الأراضي وتحويل حصص الملكية[70]. وقد منحت حكومة لاوس الأولوية للمواطنين في التوظيف او العمل في الشركات الاجنبية ، والزمت المستثمرون الأجانب بترقية مهارات الموظفين اللاوسيين. وسمح للمستثمرين الأجانب جلب موظفين أجانب ماهرين بعد موافقة هيأة إدارة الاستثمار في لاوس. يضاف الى ذلك فرض على المستثمرين فتح حسابات بالعملة المحلية والقابلة للتحويل لدى البنوك الموجودة في لاوس، ويتعين على حسابات الشركات اتباع نظام المحاسبة الوطني المتبع في جمهورية لاوس [71] .

وخلال الاجتماع الذي عقد في حزيران 1994 في جنيف أشاد ممثلو البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بحكومة لاوس لتنفيذها الإصلاحات الاقتصادية . واكدوا استعدادهم لتقديم الدعم وحث الجهات لمانحة على تقديم المزيد من المساعدات[72] . وفي غضون ذلك، انضمت لاوس الى منصة الحوار الامني ARF في الاجتماع الذي عقد في بانكوك في 25 تموز 1994، والذي اسهم في تعرف لاوس على القواعد والممارسات الدولية [73] . وفي الوقت نفسه، واصلت حكومة لاوس جهودها لخصخصة مؤسسات الدولة في منتصف عام 1995، وقد ركزت على خصخصة معظم الشركات المتوسطة والصغيرة الحجم ، والشركات الكبرى بنسبة كبيرة[74].

ونتيجة للإصلاحات الحكومية ، فقد تحسن الأداء الاقتصادي بشكل كبير ، اذ بلغ متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6 – 7٪ خلال المدة 1989 و1994 . كما استقرت أسعار الصرف ، وانخفض معها معدل التضخم لأكثر من 60٪ في عام 1989 إلى 6.8٪ في عام 1994[75] . وبعد التعديل الثاني لقانون الاستثمار ، تدفق الاستثمار الأجنبي في جمهورية لاوس ليصل الى اعلى مستوياته نحو 59 مليون دولار أمريكي في عام 1994 وواصل ارتفاعه في عام1995 الى 160 مليون دولار أمريكي [76] .

وبعد انضمام فيتنام لعضوية الآسيان في عام 1995، تقدمت جمهورية لاوس بطلب الانضمام الى الآسيان في اذار 1996 ونالت العضوية في 23 تموز 1997، ثم تقدمت لاوس بطلب الحصول على عضوية في الأمم المتحدة. وقد شكل هذا الحدث بداية لحقبة جديدة من التعاون الاقتصادي الإقليمي لجمهورية لاوس خاصة مع الدول الاسيوية [77]. وبذلك فقد خرجت لاوس من العزلة السياسية إلى علاقات التعاون مع الآسيان[78].

وعلى الرغم من شروع حكومة لاوس في تنفيذ حزمة الإصلاحات بشكل كامل، لكنها في الواقع لم تنفذ سوى جزء من تلك الاصلاحات. لذلك، فإن نهج "الانفجار الكبير" الذي اطلقته الحكومة منذ بدا الاصلاحات قد نفذ بشكل محدود خاصة في ما يتعلق بالخصخصة وتنظيم الأسعار او السيطرة عليها[79] . كما وصف النمو الاقتصادي في لاوس بانه كان بطيئًا عكس ما كان مخطط له بسبب القصور في التطبيق المؤسسي للخصخصة. فقد احجمت الحكومة عن التخلي عن ملكية أصول الدولة، واعتمدت بشكل شبه كامل على التأجير بدلاً من البيع المباشر. وبموجب ذلك فقد استغلت الأصول الثابتة للدولة من قبل القائمين على عقود الايجار من أجل تعظيم أرباحهم، لكنه حقق في الوقت نفسه تقدمًا في خفض الإنفاق الحكومي ، وأدى إلى زيادة الإنتاج، وبناء اقتصاد السوق التنافسي[80]. كما واجهت عملية الانتقال من الاقتصاد المخطط مركزيًا إلى الاقتصاد الموجه نحو السوق في جمهورية لاوس ، العديد من المشاكل مثل ضعف القدرة الإدارية، والبنى التحتية المتخلفة، ورأس المال الضعيف، فضلا عن انخفاض دخل رأس المال[81] .

ثالثا : الأوضاع الاقتصادية في لاوس 1997–2001:

واصلت حكومة لاوس جهودها في الإصلاح الاقتصادي . اذ اكد قادة الحزب الشيوعي في لاوس نواياهم لمواصلة سياساتهم الخارجية الداعية الى الانفتاح على العالم ، خلال مراسم الذكرى العشرين لتأسيس الحزب الشيوعي في تشرين الثاني 1995 . وقد ربط قادة الحزب بين الإصلاحات الاقتصادية ، واستقرار الأوضاع الأمنية في البلاد بعد القضاء على المعارضة في الداخل. وكانت خطة الحزب تستهدف الانفتاح والازدهار الاقتصادي مع استمرار هيمنة النظام السياسي الشيوعي[82] . كما اكدت الجهات المانحة الغربية والمؤسسات المالية الدولية التي مهدت الطريق للاستثمارات الأجنبية على تحسن اقتصاد لاوس . وفي هذا الصدد، اكد صندوق النقد الدولي الى ان اهداف الاقتصاد اللاوسي لعام 1995تنطوي على الحفاظ على الناتج المحلي الإجمالي الى 7% وخفض التضخم بنسبة 5%، وتحقيق فائض اجمالي في ميزان المدفوعات . وعلى الرغم من ذلك ، ظهرت أوجه قصور في تنفيذ تلك البرامج تمثل في تلقي المسؤولين للرشوة والفساد الإداري من خلال إطفاء وتسعير أصول الدولة اثناء خصخصتها ، فضلا عن استغلال القروض الممنوحة من البنك الدولي وبنك التنمية الاسيوي . كما كانت إدارة مشاريع المعونة سيئة بسبب افتقار اغلب المسؤولين الى القدرة والخبرة على التعامل مع تلك المشاريع [83] .

وفي تلك الاثناء ، عقد المؤتمر الشيوعي السادس خلال المدة 18–20 اذار 1996 والذي اظهر قوة تيار" الإصلاحيين " بعد تنامي المعارضة السياسية في الداخل، والتي تزامنت مع فقدان السيطرة على تنمية الاقتصاد الكلي للبلاد، وتفاقم الأزمة المالية التي ضربت الدول الآسيوية [84]. وقد اعلن المؤتمر عن الشروع بدبلوماسية تعاون متعدد الاتجاهات والأطراف والمستويات ، لإنشاء بيئة مواتية لاقتصاد البلاد. كما دعا المؤتمر الى إعادة التأكيد على خطة لتطوير الهيكل الاقتصادي، واحداث تنمية اجتماعية واقتصادية من أجل مواءمة الطاقة الإنتاجية ، وتطوير السياسة النقدية لجذب المستثمرين المحليين والأجانب[85] . وقد جاءت توصيات المؤتمر بناءً على المعطيات الاقتصادية اذ بلغ متوسط نمو الناتج المحلي في لاوس بين عامي 1992 و 1995 7٪ سنويًا، مما شجع الحكومة على مواصلة الإصلاحات الاقتصادية املاً في الخروج من صفوف البلدان الاقل نمواً في العالم[86] . كما جاءت توصيات التنمية الاجتماعية والاقتصادية خلال الخطة الخمسية الرابعة (1996–2000) على بذل الجهود لربط المساعدات الدولية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، من خلال تنمية المناطق الجبلية ذات الأقلية العرقية، وتقليص الفجوات بين المناطق الحضرية والجبلية الريفية . وفي هذا الصدد صرح رئيس لجنة التنمية

وتخطيط الدولة في تقرير قدمه الى مجلس الامة في 28 أيلول 1997 على اهمية تركيز المساعدات الدولية لتنمية المناطق الريفية للحد من الفقر والحفاظ على البيئة [87] .

ومع تفاقم الازمة الاقتصادية التي ضربت آسيا بين(1997–1999) تمكنت لاوس في البداية من تجاوز الازمة ، وتفادت الكثير من التداعيات الاقتصادية التي لوحظت في أماكن أخرى في جنوب شرق آسيا . الا ان تأثيرات الأزمة المالية بدأت تلوح في افق لاوس ، مما تسبب في تباطؤ جهود الإصلاح الاقتصادي ، و تدهور البيئة الاقتصادية اثر تعرض البلاد الى التضخم والتراجع في النمو الاقتصادي وانخفاض سعر الصرف، فضلا عن تعثر الاقتصاد الكلي وعدم الاستقرار بسبب السياسة النقدية التوسعية وإفلاس عدد من الشركات التجارية المملوكة للدولة، نتيجة لاستيفائهم القروض الكبيرة من البنوك ،الامر الذي دعا قيادة الحزب الى تعليق المزيد من الإصلاحات نحو اقتصاد السوق[88] .

وفي السياق نفسه ، اشتد تأثير الأزمة المالية على لاوس وبدأت تتصاعد حدتها، نتيجة تعاملاتها مع تايلاند التي عدت كأكبر شريك تجاري ومستثمر اجنبي مع لاوس، واستمرار الأخيرة في استيراد السلع المصنعة من تايلاند في الوقت الذي انخفضت فيه قيمة الكيب الى جانب البات التايلاندي ، مما زاد في اشعال فتيل الازمة المالية [89]. وفي هذا الصدد أعلنت لجنة إدارة الاستثمار الأجنبي في كانون الأول 1997 بان راس المال الاستثمار الأجنبي قد بلغ 5.6 مليون دولار امريكي خلال المدة من 1988–1998، بينما بلغ الاستثمار التايلاندي وحده 42 % بقيمة 2.9مليون دولار امريكي، وانخفض بشكل حاد خلال الازمة المالية الاسيوية [90].

إزاء ذلك، اجرى البنك الدولي ومصرف التنمية الآسيوي وحكومة لاوس دراسة للحالة الاقتصادية في البلاد ، فتبين بإن 39 ٪ من سكان لاوس يعيشون تحت خط الفقر. ولإيجاد حلول للازمة ، عقدت اللجنة المركزية للحزب اجتماع في 7–18 أيلول 1998برئاسة رئيس الحكومة خمتاي سيفاندون الذي راى بان بلاده ستشهد صعوبات كبيرة بسبب الازمة المالية وما نجم عنها من تضخم الأسعار والتقلبات القوية في أسعار العملات ، والتي تزامنت مع تردي الواقع الزراعي في لاوس بسبب تقلبات المناخ منذ ثلاث سنوات ماضية [91] . ولتلافي التداعيات الناجمة عن تلك الازمة، دعا سيفاندون بنك لاوس المركزي الى اطلاق برنامج تمويل للري والزراعة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز في لاوس . وعلى الرغم من ذلك ، فقد عانى القطاع المصرفي في ذلك الوقت من شبه انهيار بسبب القروض الكبيرة التي تم منحها على أسس غير اقتصادية الى جهات تابعة الى الدولة والمؤسسات العسكرية، وبعض الشخصيات التي كانت لها صلات وثيقة بالحزب الشيوعي اللاوسي [92] .

لذلك، أعادت الحكومة تطبيق سياسة نقدية متشددة في أواخر عام 1998 وأوائل عام 1999. اذ جددت مبيعات سندات خزانة الحكومة للمواطنين بأسعار فائدة بلغت 30%، مما حقق نجاحا في المرحلة الأولى. وفي نيسان 1999 باعت سندات الخزانة بأسعار فائدة بلغت 60% مما اسهم في تثبيت أسعار الصرف واستقرار العملة الوطنية. كما نجحت في جذب المستثمرين بالتداول بالعملة المحلية الكيب بدلا من الدولار. ونتيجة لذلك انخفض معدل التضخم من ذروته البالغة 142 % في عام 1998 إلى 86.5 % في عام 1999[93]. ولغاية منتصف عام 1999 عدت تايلاند أكبر مستثمر في لاوس بنسبة 41% . تليها الولايات المتحدة بنسبة 22% وكـوريا الجنوبية 9% ومالـيزيـا 4% [94] .

وفي تموز 1999 قدم البنك الدولي 6 ملايين دولار الى لاوس من قروض التنمية ، الا انه فرض قيود على ميزانية لاوس [95]. وفي الوقت نفسه، منحت حكومة لاوس القطاع الزراعي الأولوية على اقتصاد لاوس بنسبة 52.2% من الناتج المحلي الإجمالي . بينما ساهم قطاع الخدمات بـ 25%. اما القطاع الصناعي فقد حقق مشاركة بنسبة 22%. وكانت اغلب المصانع مختصة لتلبية متطلبات الاستهلاك المحلي في المعالجة والبناء والتجميع ، اهمها صناعة الملابس والبناء بنسبة 16%، و التعدين والغاز والكهرباء بنسبة 8 % من الناتج الصناعي، ولم تشهد لاوس مصانع للصناعات الثقيلة[96]. و خلال الاعوام عام 1988 ولغاية عام 1999 ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من 190 – 340 دولار أمريكي. وانخفضت نسبة الديون من 204.5 – 143.8 مليون دولار. كما انخفض معدل انتشار الفقر من 67% – 39% من إجمالي السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر [97] .

ترتب على لاوس الالتزام بتعهداتها امام رابطة الآسيان، لإصلاح نظامها القانوني. فعلى سبيل المثال ، وضعت حكومة لاوس اكثر من 90 لائحة جديدة منذ عام 2000 وعدلت بعض منها بما في ذلك 26 قانونًا و 18 قرارًا في مختلف الاختصاصات. كما أبدت لاوس تفاهما مع دول الأسيان حول النظام السياسي والثقافة والتاريخ، وحاولت تفعيل التعاون المشترك في المجالات السياسية والأمنية والإقليمية، بما في ذلك تبادل المعلومات على المستوى الحكومي. وفي اطار الاعفاء من تأشيرة الآسيان ، فقد ازدادت عمليات الترويج السياحي المتبادل بين دول الآسيان وجمهورية لاوس. كما تعهدت الاخيرة ببذل الجهود في مجال مكافحة الفساد وإصدار قانون خاص يجرم عمليات الاتجار بالبشر، وتكريس حقوق الإنسان في البلاد[98]. وفي السياق نفسه، أظهرت لاوس دعمها للشركات العامة والخاصة في مختلف القطاعات. ومنحت الفرص وتسهيلات الاستثمار للشركات المحلية والأجنبية على حد سواء [99] .

وفي غضون ذلك ، واجهت لاوس سلسلة تفجيرات وقعت في العاصمة فينيتان في نهاية كانون الاول 2000 واستمرت الى كانون الثاني 2001 . وقد عزى الحكومة الى ان تفاقم الأوضاع الاقتصادية السيئة كانت احدى الأسباب التي أدت الى اشاعة الفوضى والاضطرابات في البلاد، الامر الذي دعا وزير المالية بونغ نانغ فوراشيت (Bounnhang Vorachith) الى عقد اجتماع طارئ في 21–23 تشرين الثاني 2000 اذ اعترف الى حاجة الحكومة الى بذل المزيد من الجهود لتحقيق الاستقرار المالي والسيطرة على التضخم ، وتحسين إجراءات الميزانية والإصلاحات الإدارية. كما دعا الحكومة الى العمل بجدية تفعيل قرارات تطبيق اللامركزية في عملية صنع القرار في منح الاستثمارات الأجنبية وصرف المساعدات الأجنبية [100] .

وقبيل انعقاد المؤتمر السابع للحزب عام 2001، دب صراع داخل الحزب الشيوعي ، بسبب التنافس الشديد بين أعضاء الحزب القدامى المؤيدين لفيتنام ، نظرا لدورها الداعم في شؤون لاوس السياسية والعسكرية والاقتصادية، وبين أعضاء جدد كانوا يميلون نحو الصين رغم المساعدات المحدودة التي كانت تقدمها لاسيما الاقتصادية والتجارية . وقد أشار رئيس الحزب خامتاى سيفاندون في خطابه امام المجلس الوطني دفاعه عن النظام الاشتراكي وتمسكه بالمبادئ الماركسية اللينينية. واعترف خماتاي أن الظروف الاقتصادية السيئة التي اجتاحت البلاد في أواخر التسعينيات، نتجت بسبب نقص العمالة الماهرة ، والافتقار الى سياسة نقدية توسعية ، فضلا عن الفساد المستشري بين المسؤولين. وأوضح الى ان الخطة الخمسية للاعوام (2001–2005) تهدف الى استمرار تطوير الاقتصاد الموجه نحو السوق ، ودعم القطاع الخاص ، ووضع الخطط المناسبة لتحسين البنية التحتية للطرق والمواصلات، ووضع حد للتجاوز على الغابات وتطوير قطاع الزراعة[101] .

وفي غضون ذلك ، حددت لاوس عام 2001 إنشاء 58 محطة لاستغلال أنهار البلاد لتوليد الطاقة وتصديرها الى جنوب شرق آسيا . وكانت فكرة المشروع تنطوي على بناء المحطات وتشغيلها ومن ثم تحويل الطاقة الى دول الجوار . وقد قدرت قيمة الاستثمار في قطاع الطاقة حوالي 7.6 مليار دولار من جملة الاستثمارات الأجنبية على حساب قطاعات أخرى مثل الخدمات الصحية والتعليمية أو الزراعة أو السياحة. الا ان البنك الدولي رفض تمويل السد الضخم على نهر نام ثيون(Nam Theun) في ذلك الوقت، بعد ان اثيرت شكوك حول الجدوى الاقتصادية لبناء السد، وظهرت في الوقت نفسه دعوات لإلغاء هذا المشروع لانعكاساته الخطيرة على البيئة والاقتصاد في بلد يحكمه نظام يشوبه الفساد من أعلى إلى أدنى مستوى[102].

وفي الوقت الذي دعمت فيه باريس المشروع من خلال شركة(Électricité de France) EDF الفرنسية ، التي شاركت بنسبة35٪، وقفت منظمات من أمثال حماية البيئة (Terra) وشبكة الأنهار الدولية ، وأصدقاء

الأرض(Les Amis de la Terre) وواصلت رفضها للمشروع ، لاعتقادها بانه لا يقدم فوائد للاوس او الشعب اللاوسي طالما أن الحكومة اللاوسية لا تعتمد الحرية والديمقراطية ، وترفض اجراء انتخابات تشارك فيها أحزاب اخرى. كما عللت تلك المنظمات الانعكاسات السلبية لمشروع سد نام ثيون على حياة مئات الآلاف من القرويين اللاوسيين. فعلى سبيل المثال سيحرم 6200 قروي يعيشون على الصيد والزراعة في هضبة ناكاي بسبب تحويل 450 كم 2 من الهضبة الى بحيرة اصطناعية يتم إنشاؤها في منطقة الخزان . كما ستجرد مناطق الغابات ، والتي تحوي العديد من الحيوانات والنباتات النادرة ، الامر الذي يسهم في تفاقم الوضع البيئي في لاوس[103].

وعلى الرغم من تضمين قوانين الحكومة اللاوسية حظر قطع الأشجار وتدمير الغابات، الا ان كبار القادة وعائلاتهم استغلوا مناصبهم ، وواصلوا تدمير الغابات لاستغلالها في مشاريع تخدم اغراضهم الشخصية. وقد ادانت عدة منظمات من امثال وكالة التحقيقات البيئية الامريكية توتال ويتنس(Total Witness) ، ومنظمة الأخشاب المدارية الدولية اليابانية، ومعهد سياسة الأرض الامريكي ادانوا الإصرار المتعمد على إزالة الغابات و "الاتجار غير المشروع" بالأخشاب من قبل السلطات الحكومية . غير ان تلك الممارسات اسفرت عن تقليص مساحة الغابات اللاوسية من 70% الى 40% ، بعد وصول الحزب الشيوعي إلى السلطة . وعلى مدى 25 عام نفذت شركة بوليسات فاتثانا فودوي (Bulisat Fatatni Fudu)، وهي شركة تابعة الى سيطرة الجيش الشعبي اللاوسي مسالة ازالة الغابات وتجريد أراضيها لإنشاء مشاريع خاصة[104].

ولا بد من القول بان الإصلاحات الاقتصادية في لاوس لاسيما في مجال الطاقة الكهرومائية والتعدين وقطاعي الزراعة والسياحة، تزامنت مع تفشي حالة الفساد التي تزعمها بعض الشخصيات السياسية البارزة التي كان همها نهب موارد البلاد. فقد استغل هؤلاء الأموال التي خصصت في تطوير المقاطعات لتحقيق مكاسب خاصة، مما أدى إلى توتر العلاقات بين المركز والمقاطعة. وعلى الرغم من سن قانون لمكافحة الفساد، الا انه لم تتعرض أي شخصية سياسية بارزة للمقاضاة. كما استغل قادة لاوس المساعدات الدولية التي قدرت بحوالي 8 مليارات دولار أمريكي ، لبناء الفيلات الفخمة وشراء السيارات الفاخرة في العاصمة فينتيان ، بينما عانى اغلب سكان القرى من قلة الخدمات الصحية والتعليمية . وتبين بان حوالي نصف السكان كانوا لا يزالون يعيشون تحت خط الفقر[105] .

وهكذا فقد خطت لاوس على نهج الإصلاحات الاقتصادية ، لرفع المستوى الاقتصادي للبلاد ودفع عجلة التقدم لتواكب التحضر القائم آنذاك لدى الدول المجاورة لها . الا ان الحكومة واجهت تحديات كبيرة على كافة الصعد السياسية والاقتصادية والأمنية منذ عام 1986 أسهمت في عرقلة العديد من المشاريع التنموية في البلاد . وبالرغم من كل الجهود التي بذلتها لاوس لكنها عدت واحدة من أفقر بلدان جنوب شرق آسيا لغاية عام 2001.

الخاتمة

اسفرت الأوضاع السياسية والتراجع الاقتصادي في الدول الشيوعية مع منتصف الثمانينات الى ميول لاوس نحو تحسين وضعها الاقتصادي الذي اعتمد بشكل كبير على الدعم الذي كانت تتلقاه من الاتحاد السوفيتي وفيتنام وبعض الدول الاشتراكية. فقد كان لتوجه فيتنام والصين للإصلاح الاقتصادي، شجع لاوس على انتهاج اصلاحات، لإنقاذ البلاد من التدهور الاقتصادي، فاجرت سلسلة من الاصلاحات الاقتصادية التي تصب في مصلحة البلاد .

كانت احدى مبررات الإصلاح الاقتصادي في لاوس نتيجة اختلال هيكلية المؤسسات الاقتصادية، والمشاكل التي بدأت تعاني منها بعد انهيار الشيوعية . عند ذلك بدأت حكومة لاوس في اتخاذ بعض التدابير للتخفيف من تدني المستوى المعيشي للسكان ولتحقيق الاستقرار الاقتصادي. لكن هذه الخطوات لم تكن تتوافق بين شمولية الإصلاحات الاقتصادية وجمود النظام السياسي. فبعد مباشرة الحكومة بتنفيذ الإصلاحات، عجزت الآلية الاقتصادية الجديدة من تصحيح الوضع المتردي في لاوس، دون تطبيق إصلاحات سياسية ، وقوانين تتوافق مع ذلك الإصلاح لضمان حقوق المستثمرين وأصحاب رؤوس الأموال. وقد تم حسم العديد من القوانين في دستور عام 1991 لصالح القطاع الخاص والمستثمرين من الخارج لضمان حقوقهم المالية .

واتضح من ذلك ، تأثر لاوس بالبيئة الدولية الجديدة التي بدت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. فبينما كانت استراتيجيتها قبيل التسعينيات قائمة على دعم الاتحاد السوفيتي وفيتنام ، ووصفها رابطة دول جنوب شرق آسيا (آلاسيان) أداة للامبريالية الغربية ، بدأت لاوس باتباع اللامركزية في نهجها الاقتصادي ،اذ شجعت القطاع الخاص في أواخر الثمانينات بإعادة التوجه نحو السوق العالمية، بهدف تخطي الأوضاع الاقتصادية المتردية في البلاد .

وفي اعقاب انضمامها الى الأسيان عام 1997 ، تخلت الدولة عن نظام التخطيط والإدارة المركزية وحررت أسعار السلع والمواد ورفعت يدها عن الدعم السعري لتخفيف العبء على الميزانية العامة. كما وسعت من دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، ومنحته حرية الدخول والمشاركة في مجالات الإنتاج والتجارة والخدمات، والقدرة على التنافس مع الصناعة الوطنية. كما لجات لاوس في المرحلة اللاحقة الى تقليل دور الحكومة في إدارة الاقتصاد او الحياة الاقتصادية من خلال التوسع في برنامج الخصخصة، لتشمل معظم المشاريع الحكومية، فضلا عن جعل معايير السوق والياته الأساس في تخصيص الموارد الاقتصادية .

وفي الواقع فان التحرر الاقتصادي الذي خطته لاوس لم يسهم في تحقيق الانتعاش الاقتصادي للشعب، بسبب استغلال اغلب مسؤولي الدولة للمساعدات الاقتصادية. يضاف الى ذلك تفشي الرشوة والفساد في اغلب المؤسسات الحكومية ، في سبيل الحصول على المشاريع او منحها الى الشركات الأجنبية مقابل الرشوة . كما ان اغلب الإصلاحات حتى ذلك الوقت، بقيت حبرا على ورق بدليل ان لاوس لا زالت تعد من أفقر بلدان جنوب شرق آسيا ، لعدم امتلاكها بنى تحتية ، وانعدام الايدي العاملة الماهرة تسهم في تنفيذ المشاريع العملاقة المزمع اقامتها في البلاد، مما كان له انعكاساتها الواضحة على مؤشرات التنمية والقدرة التنافسية للاقتصاد .

(1) Amphaphone Sayasenh,Asean and Member States: Transformation and Integration, National Institute for Economic Research (NIER), Lao PDR,Vol. 3,Pp.144-145.؛ Viliam Phraxayavong,History of Aid to Laos Motivations and Impacts,Mekong Press,2009,p.47.

(2) Ichiro Otani & Chi Do Pham ,The Lao People's Democratic Republic Systemic Transformation and Adjustment, International Monetary fund,Washington,1996,p.2.

(3) Vannarith Chheang & Yushan Wong,Cambodia-Laos-Vietnam: Economic Reforms and Sub-regional Integration ,Economic Review, Kyoto Sangyo University , No.1 ,(March 2014),p.14.
(4)Bovonethat Douangchak , A Study on the Economics Of Transition in the Lao Peoples Democratic Republic , Thesis Submitted to Submitted to KDI School of Public Policy and Management in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master Of Public Policy,2002,p.16.
(5) Amphaphone Sayasenh,Op.Cit,Pp.143-145.

(6) John McDonnell&Douglas Clark,China and Laos: Different Roads to the Market,Minnesota Journal of International Law,Vol.5,University of Minnesota,1992,p.78.

(7)Viliam Phraxayavong,Op.Cit., p.90 .
(8) Ronald Bruce St John, End of the Beginning: Economic Reform in Cambodia، Laos, and Vietnam, Contemporary Southeast Asia, Vol. 19, No. 2, September 1997, p. 170.
(9) Soulatha Sayalath, From Foes to Friends: China and the United States in Laos' Foreign Policy, Contemporary Southeast Asia: A Journal of International and Strategic Affairs, Volume 46, No. 1, April,2024,p.111.
(10) Vannarith Chheang & Yushan Wong,Op.Cit.,p.226.
(11) Vixayphongmany Alouni, Laos's Foreing Policy Change: From 1975 To 2000, A Dissertation Submitted to the National Graduate Institute for Policy Studies (GRIPS) in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Ph.D. in International Relations,2021,p.136.

(12)**كيسون فومفيخان** : ولد في سافانخت جنوب لاوس عام 1920 . اكمل تعليمه الابتدائي والثانوي في هانوي. ثم التحق بكلية الحقوق عام 1940في جامعة هانوي. دفعته ميوله الشيوعية للانضمام الى حزب الباثيت لاو . ونتيجة للدور الهام الذي مارسه في الحزب ، انتخب امينا عاما للجنة المركزية للحزب في 23 اذار 1955. وبعد سيطرة الشيوعيين على السلطة في لاوس عام1975

انتخب رئيسا للحكومة . ينظر : كيسون فومفيخان ، ثورة لاوس دروس وعبر تاريخا ومهام لبناء المستقبل ، دار التقدم ، موسكو ، 1982، ص 285 –287

(13) Vixayphongmany Alouni, Op.Cit.,Pp.182-184.
(14)Viliam Phraxayavong,Op.Cit.,p.48 .
(15) Soulatha Sayalath, Op.Cit.,p.106.
(16) John McDonnell&Douglas Clark,Op.Cit.,p.74.

(17) Miles Kenney-Lazar & Michael Dwyer ,A Report for Turning Land into Capital: Assessing A Decade of Policy in Practice Authors, Cornelia Hett Centre for Development and Environment (CDE), University of Bern
Vientiane, Laos ,May 2018,p.7.
(18) Soulatha Sayalath, Op.Cit.,p.111.
(19) Vixayphongmany Alouni, Op.Cit.,p.136.
(20) اصلاح دوي موي : تسمية أُطلقت على المبادرات الإصلاحية الاقتصادية في فيتنام عام 1986 وتعني التجديد او الابتكار . وقد اتخذ قرار الإصلاح خلال المؤتمر الوطني السادس للحزب الشيوعي الفيتنامي. بهدف منح قوى السوق دورا اكبر ولتنسيق النشاط الاقتصادي بين الشركات والهيئات الحكومية وغير الحكومية . كما منح دورا للقطاع الخاص وسمح بالملكية الخاصة للمؤسسات الصغيرة. ينظر :
Melanie Beresford, National Unification and Economic Development in Vietnam, New York, NY: St. Martin's Press, 1989, Pp.125-129.

(21) Vixayphongmany Alouni, Op.Cit.,p.140.
(22)Andrea Matles Savada, Laos a Country study Federal Research Division, Library of Congress,1994, p.240.
(23) Carlyle A. Thayer,"Laos in 1999: Economic Woes Drive Foreign Policy," Asian Survey, Vol. 40,No. 1, January–February 2000, Pp. 43–44.
(24) Ronald Bruce John,Revolution, reform and regionalism in Southeast Asia:Cambodia, Laos and Vietnam,Routledge Contemporary Southeast Asia Series, No. 8,London,2017,p.80 .
(25) Vannarith Chheang & Yushan Wong,Op.Cit.,p.236.
(26) Jenina Joy Chavez Malaluan & Shalmali Guttal, "Structural Adjustment in the Name of the Poor: The PRSP Experience in the Lao PDR, Cambodia and Vietnam," Focus on the Global South, January 2002, Pp. 4–7.
(27) Ronald Bruce John,Op.Cit.,p.83 .
(28) Jenina Joy Chavez Malaluan & Shalmali Guttal, Op.Cit., p. 10.
(29) Amphaphone Sayasenh,Op.Cit., p.143.

(30) Ronald Bruce John,Op.Cit.,p.85 .
(31) Publisher: Bertelsmann Stiftung's , Laos Country Report ،2014 , p.4.
(32)Bounlonh J. Soukamneuth,The Political Economy of Transition in Laos :From Peripheral Socialism to the Margins of Global Capital ,A Dissertation Presented to the Faculty of the Graduate School of Cornell University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy,2006,p.87.
(33) Amphaphone Sayasenh,Op.Cit., p.143.

(34) Bertil Lintner, "Laos: Signs of Unrest,"Southeast Asian Affairs,2001, Pp. 180–181.
(35)Bovonethat Douangchak , Op.Cit.,p.21.
(36)Bovonethat Douangchak , Op.Cit.,p.22.
(37) Yves Bourdet, "Reforming Laos' Economic System," Economic Systems, Vol.

16, No. 1, April 1992, p. 73.

(38) Ronald Bruce John,Op.Cit.,p.87 .

(39) شانيشاي شونهافان: سياسي تايلاندي ولد عام 1922. عمل ضابط في الجيش ، ثم تدرج في السلك الدبلوماسي. وفي عام 1957 ارسل دبلوماسيا إلى الأرجنتين ثم عاد إلى تايلاند في عام 1972، وشكل حزب الأمة التايلندي. انتخب رئيسا للوزراء فى عام1988، لكن أطيح به بانقلاب عسكري في عام 1991. وقد شكل شانيشاي قاعدة شعبية واسعة في التسعينيات، من خلال حزبه باتانا باترن . توفي عام 1998 . ينظر :

OoiKeat Gin, Southeast Asia : a Historical Encyclopedia From Angkor Wat to East Timor,California, United States of America,2004,Pp.941-942.

(40)Andrea Matles Savada, Op.Cit., p.65.

(41)Mayoury Ngaosyvathn and Pheuiphanh Ngaosyvathn, Kith and Kin Politics: The Relationship between Laos and Thailand, Manila: Journal of Contemporary Asia Publishers, 1994, p. 70.

(42) Vixayphongmany Alouni, Op.Cit.,p.154.

(43) Bernard Funck, Challenge of Reform in Indochina, Harvard University Press, 1993, p. 132

(44) Arthur J. Dommen, "Laos: Consolidating the Economy," Southeast Asian Affairs , Singapore: Institute of Southeast Asian Studies, 1994, p. 167

(45)World Bank, Lao PDR-Structural Adjustment Credit III, Report No. PIC 2808 . Washington D.C: World Bank, 1995,p.5.

(46) Yves Bourdet,Laos in 2001Political Introversion and Economic Respite,University of California ,2002,p.108.

(47) Bernard Funck, Op.Cit.,p.143 .

(48) Ronald Bruce John,Op.Cit.,p.85 .

(49) Bertil Lintner, Op.Cit., p.183.

(50)Grant Evans, Laos: Situation Analysis and Trend Assessment, Writenet Report by commissioned by United Nations High Commissioner for Refugees, Protection Information Section (DIP) May 2004 ,p.1.

(51)Andrea Matles Savada, Op.Cit., p.195.

(52) Borje Ljunggren, "Market Economies under Communist Regimes: Reform in Vietnam, Laos and Cambodia," in The Challenge of Reform in Indochina, Harvard University Press, 1993, Pp. 64–65

(53)Bovonethat Douangchak , Op.Cit.,p.22.

(54) خامتاي سيفاندون : سياسي لاوسي ولد عام 1924 . وهو احد الأعضاء المؤسسين لحزب الشيوعي في لاوس . تولى منصب وزير الدفاع ونائب رئيس الوزراء بعد سيطرة الشيوعيين على السلطة عام 1975. ثم عين رئيسا للوزراء بعد وفاة رئيس الحكومة كيسون فومفيهان عام 1992. ينظر :

Joseph Chinyong Liow,Dictionary of the Modern Politics of Southeast Asia, United kingdom ,2015.

(55)Andrea Matles Savada, Op.Cit., p.248.

(56) Miles Kenney-Lazar,Op.Cit.,p.15.

(57) World Trade Organization. Accession of the Lao PDR: Memorandum on the Foreign Trade Regime, WT/ACC/LAO/Add1, Geneva, World Trade Organization, 2001,p.11.

(58) Tran Truong Thuy,Vietnam's Relations with China and the US and the Role of ASEAN, p.166. ceited in: https://www.nids.mod.go.jp/english/publication/joint_research

[59]**الباثيت لاو** :تاسست حركة الباثيت لاو في 13 آب 1950، وكانت ذات توجهات شيوعية ،اذ اعلنت الحركة معارضتها لحكومة لاوس الملكية الموالية للغرب. وفي عام 1953 وحد الباثيت لاو جهودهم مع قوات الفيت منه الشيوعية في لاخراج الفرنسيين من الهند الصينية . وبعد استقلال لاوس عام 1954، واصلت الباثيت لاو نضالها مع الشيوعيين في فيتنام الشمالية عام 1964 ، للقضاء على النفوذ الأمريكي في الهند الصينية خلال حرب فيتنام التي استمرت لغاية عام 1975 . اذ تمكن الباثيت لاو من السيطرة على لاوس والقضاء على النظام الملكي عام وتسلمت زمام الحكم في البلاد . ينظر

:Martin Stuart-Fox, Historical Dictionary of Laos, United States of America,2008,p.249.

[60] Amphaphone Sayasenh,Op.Cit., p.154.

[61] Borje Ljunggren, Op.Cit.,p.82.

[62] John McDonnell&Douglas Clark,Op.Cit.,p.82.

[63] فيدل فاليس راموس : هو جنرال وسياسي فلبيني، ولد عام 1928. التحق بالأكاديمية العسكرية الأمريكية في ويست بوينت وتخرج منها عام 1950.شارك في الحرب الكورية. كما شارك في حرب فيتنام رئيسا لأركان مجموعة العمل المدني الفلبينية . ثم عين رئيسًا للشرطة الفلبينية، ثم رئيسًا لفرع الخدمة الرئيسي للقوات المسلحة الفلبينية لغاية عام 1972 . اختير رئيس أركان القوات المسلحة الفلبينية بعد تورط فير في اغتيال السناتور المعارض السابق بينينو أكينو في 21اب 1983، واستمر في منصبه عام 1985 بعد أن تمت تبرئته فير من التهم المتعلقة بالقتل. شغل منصب الرئاسة عام 1992 وحتى عام 1998. ينظر :

https://www.elbalad.news/5378915

[64]Bovonethat Douangchak , Op.Cit.,p.26.
[65] Vixayphongmany Alouni, Op.Cit.,p.184.
[66] Jenina Joy Chavez Malaluan & Shalmali Guttal, Op.Cit., Pp.4–7.
[67] Carlyle A. Thayer, Op.Cit., Pp. 121–122.

[68] بوميبول ادولياديج : ولد عام 1927 في كامبيرج في الولايات المتحدة الامريكية اثناء إقامة والده هناك لاكمال دراسته في جامعة هارفورد . وبعد عودة والده الى تايلاند توفي عام 1928 . اكمل بوميبول دراسته في بانكوك . وفي عام 1933 انتقل مع والدته الى سويسرا . وحصل على شهادة في الادب الفرنسي . وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية عاد الى تايلاند .تولى بوميبول ولاية العرش بعد مقتل أخيه انانداا عام 1946وتم تتويجه بشكل رسمي عام 1950. ينظر :

Nicholas Grossman,King Bhumibol Adulyadej, A Life's Work: Thailand's Monarchy in Perspective,Contemporary Southeast Asia, vol. 34, No. 1 (APRIL 2012), Pp. 128-130 .

[69]Viliam Phraxayavong,Op.Cit.,p.232 .

[70]Seiji Finch Naya & Joseph L.H.Tan, Transitional economies: Challenges and Prospects for Reform and Transformation, Singapore, Institute of Southeast Asian Studies, 1995,p.143.

[71] World Bank. Lao PDR Social Development Assessment and Strategy. Report No .

13992-LA. Washington D.C: World Bank, 1995,p.7.
(72)Viliam Phraxayavong,Op.Cit.,p.245 .
(73) Bovonethat Douangchak , Op.Cit.,p.49.
(74) Ronald Bruce John,Op.Cit.,Pp.112-113 .
(75) Amphaphone Sayasenh,Op.Cit., p.145.

(76) Ibid, p.154.

(77) Vannarith Chheang & Yushan Wong,Op.Cit.,p.17.
(78) Amphaphone Sayasenh,Op.Cit., p.143.

(79)Bovonethat Douangchak , Op.Cit.,p.20.
(80)Seiji Finch Naya & Joseph L.H.TanOp.Cit.,p.156.
(81) Bovonethat Douangchak , Op.Cit.,p.62.
(82) Ronald Bruce John,Op.Cit.,p.119 .
(83)Viliam Phraxayavong,Op.Cit.,p.189 .
(84) Vannarith Chheang & Yushan Wong,Op.Cit.,p.18.
(85)Publisher: East Asia Analytical Unit,The New Aseans: Vietnam, Burma, Cambodia & Laos,The National Library of Australia,1997,p.240.
(86)Bovonethat Douangchak , Op.Cit.,p.15.
(87)Viliam Phraxayavong,Op.Cit.,p.243 .
(88) World Trade Organization. Accession of the Lao PDR: Memorandum on the Foreign Trade Regime, WT/ACC/LAO/Add1, Geneva, World Trade Organization, 2001,p.22.
(89)Viliam Phraxayavong,Op.Cit.,p.177 .
(90)Ibid,p.179 .
(91)Ibid,p.181 .
(92) Yves Bourdet,Op.Cit.,p.111.
(93) World Bank. Lao PDR Public Expenditure Review: Country Financial Accountability Assessment. Report No. 2443. Washington D.C: World Bank, 2002,Pp.72-73.
(94) International Monetary Fund, Supplementary Memorandum on Economic and Financial Policies of the Government of the Lao PDR, Washington D.C: International Monetary Fund, 2002,p.12.
(95)Viliam Phraxayavong,Op.Cit.,p.233 .
(96) Jenina Joy Chavez Malaluan & Shalmali Guttal, Structural Adjustment in the Name of the Poor: The PRSP Experience in the Lao PDR, Cambodia and Vietnam, Focus on the Global South, January 2002, Pp. 4–5
(97)Bovonethat Douangchak , Op.Cit.,p.31.
(98) Amphaphone Sayasenh,Op.Cit., p.147.

(99) Vixayphongmany Alouni, Op.Cit.,p.184.
(100)Viliam Phraxayavong,Op.Cit.,p.81 .
(101) Yves Bourdet,Op.Cit.,Pp.110-113.
(102) Bertil Lintner, "Dam the Poverty," Far Eastern Economic Review, 11 December 2003, p. 52.
(103) Publisher:European Parliament Subcomittee …,p.10.
(104) Ibid.
(105) Peter Stephens, World Bank is not close to deciding on dam project as was reported, 13 February 2004,p.12.

المصادر

الوثائق:-

- وثائق البنك الدولي

1. International Monetary Fund, Supplementary Memorandum on Economic and Financial Policies of the Government of the Lao PDR, Washington D.C: International Monetary. Fund, 2002.
2.World Bank. Lao PDR Social Development Assessment and Strategy. Report No 13992-LA. Washington D.C: World Bank, 1995.
3.World Trade Organization. Accession of the Lao PDR: Memorandum on the Foreign Trade Regime, WT/ACC/LAO/Add1, Geneva, World Trade Organization, 2001.
4. World Bank. Lao PDR Public Expenditure Review: Country Financial Accountability Assessment. Report No. 2443. Washington D.C: World Bank, 2002.

الكتب الأجنبية :-

1.Andrea Matles Savada, Laos a Country study Federal Research Division, Library of Congress,1994.
2. Borje Ljunggren, "Market Economies under Communist Regimes: Reform in Vietnam, Laos and Cambodia," in The Challenge of Reform in Indochina, Harvard University Press, 1993.
3.Ichiro Otani & Chi Do Pham ,The Lao People's Democratic Republic Systemic Transformation and Adjustment, International Monetary fund,Washington,1996.
4. Joseph Chinyong Liow,Dictionary of the Modern Politics of Southeast Asia, United kingdom ,2015.
5. Melanie Beresford, National Unification and Economic Development in Vietnam, New York, NY: St. Martin's Press, 1989.
6. Publisher: East Asia Analytical Unit,The New Aseans: Vietnam, Burma, Cambodia & Laos,The National Library of Australia,1997.
7. Seiji Finch Naya & Joseph L.H.Tan, Transitional economies: Challenges and Prospects for Reform and Transformation, Singapore, Institute of Southeast Asian Studies, 1995.
8.Viliam Phraxayavong,History of Aid to Laos Motivations and Impacts,Mekong Press,2009.

الاطاريح الأجنبية :-

1. Bounlonh J. Soukamneuth,The Political Economy of Transition in Laos :From Peripheral Socialism to the Margins of Global Capital ,A Dissertation Presented to the Faculty of the Graduate School of Cornell University in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Doctor of Philosophy,2006.

2.Bovonethat Douangchak , A Study on the Economics Of Transition in the Lao Peoples Democratic Republic , Thesis Submitted to Submitted to KDI School of Public Policy and

Management in partial fulfillment of the requirements for the degree of Master Of Public Policy,2002.
3. Vixayphongmany Alouni, Laos's Foreing Policy Change: From 1975 To 2000, A Dissertation Submitted to the National Graduate Institute for Policy Studies (GRIPS) in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Ph.D. in International Relations,2021.

المجلات الأجنبية:–

1.Amphaphone Sayasenh,Asean and Member States: Transformation and Integration, National Institute for Economic Research (NIER), Lao PDR,Vol. 3.
2.Carlyle A. Thayer,"Laos in 1999: Economic Woes Drive Foreign Policy," Asian Survey, Vol. 40,No. 1, January–February 2000.
3. Grant Evans, Laos: Situation Analysis and Trend Assessment, Writenet Report by commissioned by United Nations High Commissioner for Refugees, Protection Information Section (DIP) May 2004 .
4. Jenina Joy Chavez Malaluan & Shalmali Guttal, "Structural Adjustment in the Name of the Poor: The PRSP Experience in the Lao PDR, Cambodia and Vietnam," Focus on the Global South, January 2002.
5. John McDonnell&Douglas Clark,China and Laos: Different Roads to the Market,Minnesota Journal of International Law,Vol.5,University of Minnesota,1992.
6. Miles Kenney-Lazar & Michael Dwyer ,A Report for Turning Land into Capital: Assessing A Decade of Policy in Practice Authors, Cornelia Hett Centre for Development and Environment (CDE), University of Bern
Vientiane, Laos ,May 2018.
7. Nicholas Grossman,King Bhumibol Adulyadej, A Life's Work: Thailand's Monarchy in Perspective,Contemporary Southeast Asia, vol. 34, No. 1 (APRIL 2012).
8. Peter Stephens, World Bank is not close to deciding on dam project as was reported, 13 February 2004.
9.Publisher: Bertelsmann Stiftung's , Laos Country Report,2014.
10. Ronald Bruce St John, End of the Beginning: Economic Reform in Cambodia Laos, and Vietnam, Contemporary Southeast Asia, Vol. 19, No. 2, September 1997.
11. Ronald Bruce John,Revolution, reform and regionalism in Southeast Asia:Cambodia, Laos and Vietnam,Routledge Contemporary Southeast Asia Series,
12.Soulatha Sayalath, From Foes to Friends: China and the United States in Laos' Foreign Policy, Contemporary Southeast Asia: A Journal of International and Strategic Affairs, Volume 46, No. 1, April,2024.
13. Vannarith Chheang & Yushan Wong,Cambodia-Laos-Vietnam: Economic Reforms and Sub-regional Integration ,Economic Review, Kyoto Sangyo University , No.1 ,(March 2014).
14. Yves Bourdet, "Reforming Laos' Economic System," Economic Systems, Vol. 16, No. 1, April 1992.

المواقع الالكترونية :-

1.Tran Truong Thuy,Vietnam's Relations with China and the US and the Role of ASEAN, p.166. ceited in: https://www.nids.mod.go.jp/english/publication/joint_research
2. https://www.elbalad.news/5378915

الموسوعات :-

1. Martin Stuart-Fox, Historical Dictionary of Laos, United States of America,2008.